



محاور وحوارات

إن الطموح في هذه المرحلة الجديدة هو وضع مسألة بناء الدولة على السكة الصحيحة وإذا كان الإصلاح الشامل متعدراً هلا يأس من البدء بإصلاح النظام الانتخابي على أساس النسبية وإصلاح القضاء والإدارة العامة.

العهد الجديد في مواجهة تحديات الإصلاح

مركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center for Studies and Documentation

**العقد الجديد
في مواجهة تحديات الاصلاح
ما بين تسيير الدولة وإعادة بنائها**

العقد الجديد
في مواجهة تحديات الاصلاح
ما بين تسيير الدولة وإعادة بنائها



المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

محاور وحوار: سلسلة غير دورية تتضمن وقائع الندوات والحلقات التي يعقدها المركز
وتعنى بمقاربة قضايا استراتيجية ومسائل إغائية مختلفة.

العنوان: العهد الجديد في مواجهة تحديات الإصلاح.

خلاصة حلقة نقاش: عُقدت في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، في ٢٠١٦/١٢/١٠،
وشارك فيها نخبة من السياسيين والباحثين والأكاديميين والإعلاميين.

تاريخ النشر: شباط ٢٠١٧ الموافق جمادي الأولى ١٤٣٨هـ.

العدد: الخامس عشر.

الطبعة: الأولى.

القياس: ٢١/١٤.

حقوق الطبع محفوظة

العنوان: بئر حسن - خلف الفانتزي وورلد
جادة الأسد - بناية الإنماء غرب - الطابق الأول

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٤٣٨

Postal code: 10172010

Beirut-Lebanon

P.o.Box: 24/47

e.mail:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الآراء الواردة في هذه السلسلة لا تُعبّر بالضرورة عن آراء

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

ث بت المحتويات

مدخل:

إمكانية استشراف المستقبل في المرحلة الانتقالية/ د. عبد الحليم فضل الله	٧
النائب ياسين جابر	١٠
النائب نواف الموسوي	١٣
النائب د. فريد الخازن	١٧
د. عصام نعمان	٢٠
السفير عبد الله بو حبيب	٢٣
أ. محمد خواجة	٢٥
د. أنطوان سعد	٢٩
الأستاذ خلدون الشريف	٣١
المداخلات	٣٣
أ. نصري الصايغ	٣٣
النائب ياسين جابر	٣٦
د. رياض صوما	٣٧
أ. نعمت بدر الدين	٣٨

مدخل:

إمكانية استشراف المستقبل في المرحلة الانتقالية

*** د. عبد الحليم فضل الله**

لا نهدف في هذه الندوة إلى استكمال النقاش السياسي اليومي التقليدي الذي يكرر الموقف المعروفة للأطراف المختلفة ولا إلى التعامل مع التحديات الراهنة كتشكيل الحكومة وشكلها وتوارناتها، بل إننا نطمح إلى أن نجرب معاً إمكانية استشراف المستقبل المنظور، ولا نقول بعيد، والذي يتلوح معالمه وتظهر تحدياته بعد أن نستكمل استدارتنا في هذه المرحلة الانتقالية.

لقد بحثنا في هذه المرحلة الانتقالية جداً في لبنان والمنطقة في طي إحدى صفحات الشغور المؤسسي، والبدء بعهد رئاسي جديد. وكما نعرف جميعاً لم يكن هذا الإنجاز نتيجة تسويات شاملة تبت في موضع الخلاف الجوهرى ولا بسبب صفقات موضعية لبت مصالح مؤقتة وعابرة، بل كانت حسب رأيي حصيلة تحولات عميقة بدأت ملامحها وإرهاصاتها تلوح في الأفقين الإقليمي والدولي، وكرّست نمطاً جديداً من

* رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

الواقعية السياسية التي لا بد من التسلح بها بعد أن اكتشف البعض حدود القوة، وبعد أن جنحت قاطرة النظام الدولي وخصوصاً بعده الغربي نحو الشعوبية والقومية المغلقة على نفسها. وبوضوح أكبر لم يكن التطور الإيجابي الذي نشهده اليوم ليتحقق لو لا المعادلة الدقيقة التي أمكن ترسيختها بين أمرين، الأمر الأول هو تحصين لبنان تجاه التداعيات الخطيرة المحيطة به، والأمر الآخر تكريس حضور لبنان في المجال الإقليمي ليكون في مصاف اللاعبين الرئисيين فيه. وإذا شئنا استعمال اللغة الملتبسة أو المشيرة للجدل فإن ما تحقق اليوم، أو حتى اليوم، هو حصاد ذلك المزاج المركب من عنصريين ييدوان للوهلة الأولى متناقضين، الأول هو الانخراط في كل ما له علاقة بحفظ الاستقرار الداخلي والتوازن المحلي. ومع ذلك فإن ما له علاقة بحفظ الاستقرار الداخلي والتوازن المحلي. ومع ذلك فإن ما أبخزناه حتى الآن يقف في الحد الأدنى المطلوب. وسنبقى نراوح عند الحد الأدنى ما لم نمتلك رؤية جديدة تمكننا من الاستفادة من مظلة الأمان التي كان للمقاومة اليد الطولى في رفعها فوق لبنان.

إن هذه الرؤية تتراوح بين ثلاثة مستويات: المستوى الأول هو ملء الفراغ مع ما يعنيه ذلك من الاقتصار على تسخير عجلة الدولة بمنطق تصريف الأعمال لا سيما على المستوى الخدمatic، والحفاظ على التوازن الداخلي من خلال منع الخلافات السياسية من شل عمل الحكومة وصيانة الاستقرار، كل ذلك بانتظار التغيرات الكبرى. المستوى الثاني في هذه الرؤية لمستقبل هذا العهد هو استعادة الثقة بالدولة أو ما يمكن تسميته إعادة بناء المشروعية السياسية. فقد لحقت بهذه المشروعية السياسية وبالثقة بالدولة أضرار كبيرة بسبب الإخفاقات المتكررة وهو ما عبر عنه بصورة واضحة، بغض النظر عن رأينا فيه، الحراك المدني الذي كان محاولة

للخروج من المأزق لكن خارج النسق التقليدي وخارج المؤسسات. كما تبيّن استطلاعات الرأي أن هناك إرهاصات يأس من أداء الطبقة الحاكمة المسكّة بالسلطة منذ زمن. إن ترميم المشروعية واستعادة الثقة بالدولة يمكن أن يتم من خلال تعزيز إحساس الجماعات السياسية والطائفية والطبقية الاجتماعية بتمثيلها داخل النظام وحلّ ما يمكن حلّه من مشكلات معيشية. أما المستوى الثالث الذي نطمح أن يكون عليه هذا العهد أو هذه المرحلة الجديدة فهو الاستفادة من الرخم الراهن وتقدم الاتجاهات الإصلاحية داخل الثقافة السياسية في البلد من أجل وضع مسألة إعادة بناء الدولة على السكة الصحيحة. وإذا كان الإصلاح الشامل يعني معالجة مسألة الطائفية السياسية، متعذراً فلا بأس من الإصلاح من هوامش النظام، والبدء بالإصلاح من خلال إقرار ما يمكن إقراره من مشاريع وبرامج إصلاحية بدءاً بإصلاح النظام الانتخابي على أساس النسبية، مروراً باللامركزية الإدارية وانتهاءً بكل المشاريع الأخرى وخصوصاً إصلاح القضاء وإصلاح الإدارة العامة. كل ذلك بناءً على اعتماد سياسة خارجية واضحة، ومبادرة تبني على ما قامت به المقاومة من الجمع ما بين الانخراط في الخارج والاستقرار في الداخل.

النائب ياسين جابر

لا شك أن موضوع الفساد في لبنان وموضوع سوء الإدارة بالدولة بشكل عام أخذ أكثر نسبة من اعترافات المواطنين. وقد أصبح الفساد في لبنان ثقافة ويا للأسف! لكن كيف نستطيع أن نعيد بناء الدولة؟.

سأتكلم عن ثلاثة قطاعات هي: قطاع الكهرباء وقطاع الاتصالات وقطاع المطار والطيران. والسؤال هل نحن بحاجة إلى تشيريعات جديدة لتنظيم هذه القطاعات؟ الجواب كلا. هناك تشيريعات جاهزة مطلوب تطبيقها. وقد تعطل تطبيق التشيريعات الموجودة بعدم إصدار المراسيم الضرورية لإعادة هيكلة هذه القطاعات. إذا كان هناك من يعتقد أنه يمكن إعادة بناء مؤسسة كهرباء لبنان بتغيير مدیرها كمال حاييك والإتيان بشخص جديد، فإنه واهم، فعلى مر العهود أخذ موضوع الإصلاح طابع تغيير الأشخاص وهذا لم ينفع، فالبنية تبقى هي ذاتها والغرضى تبقى هي ذاتها. والمطلوب هو إعادة الهيكلة واعتماد مقاربات مختلفة.

حاولنا في المجلس النيابي أن ندفع بالأمور نحو التنفيذ وشكلنا لجنة للدفع باتجاه تطبيق القوانين وتشرفت برئاستها. وحاولنا مع الوقت استدعاء الوزراء المعينين والتحدث معهم، ولكن للأسف الشديد ليس هناك قرار سياسي. أحياناً يصورون أنه في قطاع الكهرباء تُحل المشكلة بزيادة الإنتاج، لكن بزيادة الإنتاج ستخسر الدولة أكثر، لأن كل النظام الموجود حالياً يولد خسائر رهيبة.

في موضوع الاتصالات نسمع عن الفضائح في الإنترنت، وفضائح في تكتفة شركات الخليوي. حاولنا بكل الوسائل كللجنة مال في المجلس النيابي أن نعلم ما هو موجود في قطاع الخليوي، لكن لا مجال لأخذ

أية معلومات. والمجلس النيابي مفترض فيه أن يكون هيئة رقابية يُهاب جانبها. وهناك تجربة الأنترنت وكنا نصطدم بالجدار الذي لا يزال قائماً ولم يستطع المجلس النيابي أن يفعل معه أي شيء.

في موضوع المطار، هناك قانون لإنشاء نوع من مؤسسة مستقلة تدير مطار بيروت وتتولى المسؤولية فيه ولم يتم تعين ذلك.

ما أقصد أن أقوله هو أننا نعيش في حالة إنكار. الكهرباءاليوم مخصصة في الواقع لكن بأسوان طرق الشخصية، هي مخصصة لأصحاب مولدات يلوثون البيئة ويستغلون الناس ونحن نخسر ومع ذلك لا يوجد تغيير.

هذا المسار هو مسار مدمر. إذا وضعنا برنامج عمل للعهد، كيف سيبدأ هذا العهد بالمقاربة؟ سينظر إلى القطاعات الأساسية التي هي مصدر شکوى لكل مواطن ويرى كيف يمكن البدء بتنفيذ القوانين الموجودة وإذا احتجت إلى تعديل يصار إلى تعديلها. يجب أن تتم إعادة بناء هيكلية بنوية لا تغير مدراء فقط. يجب أن ننظر إلى المؤسسات الرقابية أيضاً.

ديوان المحاسبة مؤسسة مهمة جداً يقتصر عملها في الوقت الراهن على الرقابة المسبقة لكن ضمن صلاحيات الديوان لديه رقابة لاحقة يجب أن يمارسها. يقول إنه لا يوجد لديه العدد الكافي من الموظفين. قدمت اقتراح قانون بزيادة العديد وحتى اليوم لم يُعين موظف واحد بموجب هذا القانون.

التفتيش المركزي هزيل وبدون صلاحيات. إذا حول الوزير شخصاً على التفتيش المركزي يصبح الحق على الوزير لأن ثمة تضامناً بين الموظفين. المؤسسات الرقابية بحاجة لإنحصار، والقطاعات الأساسية بحاجة لإعادة هيكلة. يجب الدخول في عمق المشاكل لا أن نقاربها بشكل سطحي.

كل قطاع يمكن الكلام عنه ساعتين والمشاكل كثيرة وكبيرة. لكن بناء الدولة يجب أن يكون عبر إصلاح حقيقي يدخل في عمق الأمور.

لا يجب أن ننسى قطاع التربية. تربية المواطن الصالح مسألة مهمة جداً وإذا راقبنا المجتمعات التي يقل فيها الفساد نجد أن النظام التربوي فيها يعمل على خلق ثقافة المواطنة. لذلك من الضروري وضع برامج تربوية.

إذا لم ننشيء مؤسسات رقابية حقيقة ممتلك صلاحيات وإذا لم يستطع المجلس النيابي ممارسة سلطاته الرقابية بشكل جدي فلا يجب أن نستغرب بقاء التسيب في إدارات الدولة.

النائب نواف الموسوي

سوف أورد بعض الأفكار التي لها علاقة بالمرحلة وأسميتها المرحلة المقبلة ولا أسميها العهد الجديد. العهد، درج السياسيون والصحفيون على استخدام هذه الكلمة في وصف وصول رئيس للجمهورية وتسليمها أزمة الحكم. في الحقيقة هذا الأمر تغير بعد اتفاق الطائف وهذه نقطة جوهيرية كي نعرف ما هي حدود الآمال التي تعلق على المرحلة المقبلة. رئيس الجمهورية اليوم هو ليس رئيس دستور عام ١٩٤٣ . هو رئيس وفقاً لاتفاق الطائف الذي أناط السلطة الإجرائية مجلس الوزراء وليس برئيس الجمهورية، كما كان يعاونه من بينهم وزراء وكان يسمى من بينهم رئيساً. أما صلاحياته في الدستور فهي محدودة وليس هو الرئيس الذي يمتلك وحده القرار. حتى ما قبل الطائف لم يكن وحده يمتلك القرار. اليوم القرار الإجرائي ليس عند رئيس الجمهورية بل هو عند مجلس الوزراء. من ناحية أخرى، هناك محدودية للتطلعات لأننا أمام نصوص دستورية تنظم العمل السياسي في المؤسسات.

المسألة الثانية أن هذا الرئيس لم يأت نتيجة معركة مباشرة. هي معركة طويلة الأمد خاضت على مدى ستين ونصف السنة لكن لم تنته بعملية انكسار فيها غالب ومحظوظ، كان الوصول إلى سدة الرئاسة يجري من خلال تسوية سياسية تشارك فيها كل الأطراف وبالتالي. وبالنظر إلى التحالفات السياسية التي عقدتها الرئيس للوصول إلى رئاسة الجمهورية تشكل واحدة من ضوابط الحركة حتى لا أقول عقبات أو قيود على الحركة.

يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن عزل لبنان عما يجري في

محيطة ولا أبالغ في القول إنه ما كان يمكن أن نصل إلى الوضع الذي وصلنا إليه اليوم لو لا النطيرات الميدانية التي أخذتها الصراع داخل سوريا، ولو سلك هذا الصراع مناحي أخرى لما وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم.

التحالفات السياسية التي أصبحت واسعة تضم مكوناً يجب أن يكون معنياً بهذا التحدي والتعامل معه بصورة مباشرة ألا وهو التحدي والتهديد الصهيوني. طبعاً هناك أراضٌ محتلة يجب العمل على تحريرها وهناك تحالفات حالياً وجزء من هذه التحالفات مكون سياسي عليه أن يتعامل مع الاحتلال وآليات مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وفق رؤية جديدة تلزم به بها التطورات التي حدثت والتحالفات التي قامت. التهديد الصهيوني هو عبارة عن احتلال مازال قائماً ويا للأسف. هناك أمر يغيب عن اللبنانيين، وحتى عن النخب اللبنانية، وذلك بسبب سوء التصرف، وهو أن هناك ٨٦٠ كلام من منطقتنا الاقتصادية الحالمة معتمدٍ عليها، حتى الآن ما هي خطة الدولة اللبنانية لاستعادة ما هو معتبر من هذه المساحة. ليس هناك إيجابة وطنية حتى الآن على هذا الموضوع. نحن كأفرقاء لدينا وجهات نظر لكن المرحلة المقبلة بسياستها ومؤسساتها الدستورية معنية بالإجابة عن هذا السؤال.

التحدي الثاني الذي نحن معنيون به هو التحدي التكفيري. نحن نقول بوضوح إن التحالفات التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه تفترض بالجميع وبكل بديهية وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب التكفيري، وعلى القاعدة التي طرحتها فخامة الرئيس مواجهة الإرهاب التكفيري استباقاً ووقايةً ورداً وهذا لا يستلزم من الأجهزة الأمنية أن تقوم بعملها فقط. فهناك عمل ثقافي، تعويي، تربوي هو جزء من الصعد التي تفترض مواجهة التكفير.

طبعاً هناك بعد سياسي دولي للإرهاب التكفيري فهو يدار من قبل دول من قبل أنظمة إقليمية. لعلنا الآن نرى التحولات في المناخ الدولي في مقدمها. جيء الرئيس الأميركي دونالد ترامب والإدارات الحاكمة مع نخبتها الثقافية والإعلامية اعتادت على الانقطاع عن الواقع في مجتمعاتها وصارت ترى عبر روبيتها فقط، غابت عن النبض الموجود في الشارع ونبذته بعنوان أن هذا شعوي، هذا هو النبض. هناك أنساً تأذت من الخيارات الاقتصادية الأميركية، وهناك ولايات أفلست وأقفلت مصانعها لكنها ترد في الصندوق الانتخابي. ترامب واضح، إن أولوياته وسمات العمل الخارجي هي التفاهم مع الروس في مواجهة الإرهاب الإسلامي، وهذا سيطرح تغيرات. في فرنسا جاء فيون ليقول كما عملنا اتحاداً أوروباً غربياً في مواجهة هتلر وتعاونا مع روسيا السوفياتية، اليوم علينا أن نتفاهم لاقتلاع الإرهاب الإسلامي. هذا يفقد الأنظمة الإقليمية بُعد الدولة. وبالتالي التكفير يفقد مع الوقت مظنته الدولية.

نحن معنيون بترسيخ الوحدة الوطنية في لبنان. في ضوء ما جرى من تطورات يجب أن نعتاد أننا أمام تطبيق جديد وصحيح لاتفاق الطائف. غياب الدور المسيحي الفاعل من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٥ جعل تطبيق الطائف تطبيقاً مشوهاً وأدى إلى توترات في البيئة الإسلامية السياسية. اليوم نحن مع وصول رئيس قوي إلى سدة الحكم، قوي بشخصه وقوي بقاعدته الشعبية، نحن أمام دور مسيحي فاعل وهذا شيء مهم جداً ومفيد للبنان. يجب أن تكون المكونات الأساسية شريكة بالقرار السياسي. الأزمات شلت المؤسسات الدستورية بدل أن تكون هي طريق حل الأزمات السياسية. السبب في ذلك أن المؤسسة الأم التي هي المجلس النيابي لم تكن قادرة على تمثيل كل المكونات السياسية بصورة عادلة.

لذلك واحد من أهم موجبات الحفاظ على الوحدة الوطنية هو وجود قانون انتخابي عادل يحقق صحة التمثيل وفعالية التمثيل. والنسبية هي التي تحقق ذلك مع مراعاة موجباتها الطائفية والمناطقية.

موضوع الفساد يحتاج إلى نقاش خوض طويل. في المرحلة المقبلة لو استطعنا أن نحسن شروط مكافحة الفساد لكننا قد حققنا هدفاً كبيراً. الأصل الآن هو الفساد والاشتباه هو الصلاح. على الأقل علينا أن نصل إلى قاعدة أن الأصل هو الصلاح مع وجود بعض الفساد. هذا طريقه أننا بحاجة لقرار سياسي من كل الأفرقاء ولا أحد يلقي المسؤولية على الآخر. نحن بحاجة إلى قرار سياسي يرحم اللبنانيين باختيار الصالحين لشغل المناصب وتفعيل الهيئات الرقابية، نحن في لجنة الإدارة والعدل نريد من صلاحيات الهيئات الرقابية. بعد ٢٥ سنة من تطبيق الطائف بدا أن هناك الكثير من التغيرات التي تستوجب تعديلات دستورية وهذا الموضوع يجب أن لا يتعامل معه بتحسّن. مثلاً رئيس الجمهورية لديه مدة محددة لا يبقاء المرسوم عنده لماذا هذه المهل مفتوحة عند الوزراء وعند رئيس مجلس الوزراء؟ هناك جملة من الأمور التي تستدعي منا إعادة النظر فيها. النظام الداخلي لمجلس الوزراء نص عليه اتفاق الطائف لكن مع الأسف هذا النظام عمل بمرسوم وجرى تعديله على نحو أفرغ من قيمته. المطلوب نظام داخلي لمجلس الوزراء يتم إقراره في المجلس النيابي وينظم السلطة الإجرائية بحيث تكون حكماً جماعياً لا أن يكون المرسوم الدستوري من نقل السلطة من موقع دستوري إلى موقع دستوري آخر.

النائب د. فريد الخازن

بداية، يحاول لبنان أن يتعافي من خمس عشرة سنة من الحرب و من الوصاية و عشر سنوات من الحكم لم تكن دائمًا ناجحة. بالنسبة للرئيس عون خطاب القسم يجب أن يتم التعامل معه على أنه خارطة طريق للعهد. والكلام الموجود في هذا الخطاب هو كلام جديد، هو يعني ما يقول وليس كلاماً للاستهلاك. ما فهمناه منه أنه هو الذي كتبه بيده. مقاربة الرئيس عون لكل المواضيع هي مقاربة وطنية قبل الرئاسة وبعد الرئاسة وأثناءها. المسار الذي أدى إلى انتخابه هو خارج عن المألوف في السياسة اللبنانية منذ عقود. وهذا المسار يفرض افتتاحاً ومرونة. بالطبع يحدد الدستور صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب. رئاسة الجمهورية في المرحلة السابقة كان دورها في أحسن الحالات مقيداً أو مغيباً أو غير ذي فعالية. هذا لا يعني أن الرئيس عون موجود في السلطة لاستهداف أي فريق أو لاستعادة ما تم تغييبه أو وضعه على الهمامش. المقاربة الوطنية لها علاقة بشخصيته وبطبيعة وقناعاته. وللعماد ثوابت أخرى هي الالتزام بالكلام وبالتحالفات بشكل كامل سواء التحالف مع حزب الله الذي هو الأقدم أو التحالفات الجديدة التي تبلورت مؤخراً. وهو من موقعه كرئيس ورمز وحدة الوطن سوف يُمارس دوره بانفتاح ومرونة خدمة لمصالح الوطن. وكلنا نعرف أن ثمة تضارباً عند القوى السياسية بالنسبة للوطن ومصالح الوطن. دور الرئيس المستجد خدمة مصالح الوطن المتعارضة والمتقاربة حسب الوضع. من هذا المنطلق نحن دون شك أمام مرحلة جديدة في طور التكوين والتجربة وهي جامعة للمتخاصمين. والحكومة التي سوف تتشكل سيكون فيها أطراف متنوعة. ولا ننسى أن حماية لبنان هي حماية ذاتية. كل المراهنات

السابقة على أطراف أخرى لأسباب متنوعة غير موجودة اليوم. الحماية الذاتية، تعني أن ما يحمينا هو توافق اللبنانيين وإلا فلا سبب لأن يكون لبنان ساحة حرب مفتوحة كما هي الحرب في دول الجوار. وهذا يفترض دوراً جديداً لرئيس الجمهورية لم يكن متاحاً أو لم يكن يُمارس في مراحل سابقة وهذا يحمي الوضع اللبناني بتوارزاته الداخلية.

حول موضوع إشكالية الشراكة والإصلاح الوارد في الورقة التي استلمناها من المركز، كلنا نعرف تعقيدات الوضع اللبناني وموضوع الطائفية وغيره.

لبنان بلد منقسم لأسباب عديدة تاريخية وحاضرة ومستقبلية.

لكن هناك إمكانية للتصدي لسائل عديدة مثل الفساد وموضوع تفعيل الأجهزة الرقابية والقضاء المستقل.

في ظل هذا النظام ليس المطلوب القيام بشورة لا يستطيع أحد القيام بها. العلة الكبيرة في رأس الهرم ولا أقصد شخصاً واحداً، هناك هرم في القضاء وفي أي مؤسسة في الدولة إذا كان رأس الهرم مضروباً فهذا يعني أن كل شيء سوف يتتعطل. ولدينا نموذج إصلاحي حصل في ظل هذا النظام الطائفي مع كل مشاكله وهو في زمن فؤاد شهاب، الرئيس شهاب لم يغيرِ النظام لكن أخذ قراراً بتحسين هذا النظام. هناك مسائل عديدة لكن سأختتم بكلمة واحدة: إن إعادة بناء أو ترميم أو تصحيح الدولة ومؤسساتها لم يعد موضوع ترف ولم يعد موضوعاً قابلاً للتغاضي عنه لأن الضرر أصبح كبيراً ومرشحاً لأن يتفاقم. إن محاولة إعادة بناء مؤسسات الدولة تخدم مصالح الجميع، كلقوى السياسية اللبنانية، موالاة ومعارضة، الراضي على هذا التوجه أو غير الراضي. هناك مسألة

تجمع اللبنانيين اسمها الدولة اللبنانية ومؤسساتها. وأي توجه إصلاحي في هذا الموضوع سيخدم مصالح كل اللبنانيين دون استثناء وأي تراجع سوف يضر بمصالح اللبنانيين جميعهم. هذا التوجه موجود عند الرئيس عون لكن لن يتم هذا الأمر بالفرض. كي تعمل إصلاحاً ويستمر تحتاج إلى تفاهم وتوافق وطني بالحد الأدنى. وهذا هو التحدي في المدى القريب.

د. عصام نعمان

لبنان مجتمع تعددي وأرمنته الحقيقة نابعة بالدرجة الأولى من سوء إدارة التنوع. هذه الإساءة إلى إدارة التعددية في لبنان تعود إلى عهد العثمانيين، وأيضاً إلى تدخل قناص الدول الأوروبية، وبالتعاون مع العثمانيين أقاموا بروتوكول ١٨٦٠ الذي أرسى قاعدة التوزيع الطائفي لمقاعد السلطة وكانت آنذاك مجلس إدارة جبل لبنان. بعد انهيار السلطنة جاء الفرنسيون وأقاموا دولة لبنان الكبير واعتمدوا القاعدة نفسها، قاعدة الطائفية أي التوزيع الطائفي للمقاعد وتجلى ذلك في أول قانون انتخاب للمجلس التمثيلي كما كانوا يسمونه والذي تحول بعد عام ١٩٢٦ إلى مجلس نيابي. بعد الفرنسيين جاء العهد الاستقلالي وكان استقلالاً ناقصاً وأهم عوراته أنهم تبناوا منظومة قانون الانتخاب التي وضعها الفرنسيون وكيفتها الشبكة الحاكمة، التي لم ترق إلى مستوى طبقة الشبكة الحاكمة كيّفت القانون الأكثر على مقاسها بشكل يخدم مصالحها ويويد بقاءها في السلطة. ومنذ ذلك الحين لم يجر أي تعديل حقيقي على منظومة قانون الانتخاب. ما زال أكثرياً يُعدّ بحيث يزداد عدد الدوائر الانتخابية أو عدد النواب أو ينقص.

عندما جاء الرئيس كميل شمعون أبْجز قانوناً للانتخاب وأنشأ مجلساً للنواب بـ ٤ مقعداً فقط. ثم رجع فؤاد شهاب ورفع العدد إلى ٩٩. الملاحظ أن كل انتخابات يكون لها هدف معين وتعقبها أزمة. بشارة الخوري أول رئيس في عهد الاستقلال كان يريد أن يجدد ولايته فنظم انتخابات ١٩٤٧ المشهورة باسم انتخابات ٢٥ أيار المزورة حتى حصل على عدد كافٍ من النواب لتعديل الدستور بحيث أجازوا في مطلع

الخمسينيات تجديد ولاليته ونجحت عن ذلك أزمة انفجارت سنة ١٩٥٢ وكان انفجاراً سلبياً. استقال رئيس الجمهورية، وجيء بفؤاد شهاب قائداً للجيش رئيساً لحكومة انتقالية وأجريت انتخابات مجلس النواب وانتخب كميل شمعون رئيساً للجمهورية، ثم إن شمعون زور بدوره انتخابات عام ١٩٥٧ بقصد التجديد لولايته ولكن لم يطابق حساب المقل حساب البider. قامت انتفاضة شعبية وساعدتها الأجواء السائدة في المنطقة آنذاك، جو عبد الناصر ووحدة مصر وسوريا، فأمكن إحباط مساعي شمعون. وبالتالي جاء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية وحاول كما هو معلوم إجراء إصلاحات كانت بمعظمها إدارية. ولا يمكن أن ننسى دور التدخلات الخارجية في هذا الموضوع. والدول الخارجية كانت تتدخل لأنها مهتمة أن يبقى لبنان منطلقاً لسياسات معينة في المنطقة.

وهذا ما حصل في ما بعد، عندما اندلعت الحرب اللبنانية عام ١٩٧٦ واستغلت "إسرائيل" هذه الحرب حتى تتخلص من منظمة التحرير وإذا أمكن من سوريا أيضاً وغزت لبنان ولكنها اضطرت إلى الانسحاب وخاصة بعدما قوبلت بمقاومة منبثقة من الشعب. وفي تقويمهم للحرب عام ١٩٨٢ قال الإسرائيليون وخاصة "لوبراني" إن السوريين بمحضها في أن يقروا في لبنان لأنهم طبقوا نظرية البيانو، وهذه النظرية تعني أن تلعب بلبنان كما هو بوضعه وطائفته، تلعب بطائفة ضد أخرى. وبالتالي فإن القائلين بأن الطائفية سبب أساس لما هو عليه لبنان محقون. كنا حتى الآن في أزمة، انتهت بانتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية في ظل وضع جديد وليس للتدخلات الأجنبية دور في مجده. كان لديه برنامج يتمسك به ويجب أن يُدعى إلى الوفاء بما كان يدعو إليه.

كنا بالأمس عند رئيس الجمهورية باسم هيئة التنسيق الوطنية من أجل النسبية في الانتخابات النيابية وصارحناه بهذا الموضوع وقلنا إننا نتوافق معه لأنّه وضع يده على الداء. وقال إن لبنان مجتمع تعددي وهذه فرادته وإن ذلك يقتضي العيش بروح الدستور ذلك يستوجب بدوره إجراء انتخابات على أساس قانون ديمقراطي عادل. وقلنا إننا نفهم ذلك على أساس التمثيل النسبي. لبنان دائرة واحدة على أساس التمثيل النسبي وخارج القيد الطائفي عملاً باحترام الدستور وتطبيق اتفاق الطائف من دون استثنائية أو انتقائية. والدستور بمادته ٢٢ ينص على انتخاب مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي ويُستحدث مع انتخابه مجلس شيوخ لتمثيل العائلات الروحية. لكن إذا تعذر ذلك نطالبك يا فخامة الرئيس أن تلجم إلى تدبير استثنائي وهو أن تلجم إلى الشعب ليشتراك مع الحركات الشعبية في الضغط على الشبكة الحكومية لأجل إقرار قانون موجود في أدراج المجلس لأنه من دون إجراء كهذا سوف نقى ندور في هذه الحلقة المفرغة.

السفير عبد الله بو حبيب

تكلمنا عن الطائفية والنظام العلماني. لقد تذكرت شخصاً لبنانياً من أصل مصرى اسمه شارلز عيساوي، درس في بيروت عام ١٩٦٤ وكان في شيكاغو، وما قاله حول النظام الاقتصادي الحر والليبرالية السياسية عام ١٩٦٤: كيف يمكن لبلد أن يحيا بهذين النظارتين الاقتصاد الحر والسياسة الليبرالية في منطقة أدارت ظهرها لهذه القيم أو هذه الأنظمة؟ هو كان يعني "إسرائيل" ويعني الدول العربية. نحن ما زلنا في نفس الموقع الذي كنا فيه عام ١٩٦٤. العلة اليوم هي عندما نتكلم عن الفساد والإصلاح والتغيير. لكن يجب العمل على التغيير وليس الإصلاح. التغيير بكل معنى الكلمة. النظام القائم منذ عام ١٩٩٠ إلى اليوم ما زال الفساد قائماً فيه لغاية اليوم. يتم إجراء مناقصة اليوم فتكون من نصيب الأعلى سواء بالنفایات أو الميكانيك أو غيره. مجلس النواب ومجلس الوزراء واحد، الوزارة تعكس مجلس النواب لذلك لا توجد محااسبة ولهذا السبب هو معطل. لأن الوزارة في معظم الأوقات هي التي تمثل مجلس النواب. أين المعارضة وأين المراقبة والمحاسبة؟ كل شيء أصبح في يد مجلس الوزراء، في مجلس النواب هناك أحادية وثنائية متحدة. المسيحيون اليوم لديهم ثنائية متحددة رغم أن الناس فيها لا يطيقون بعضهم بعضاً لكنهم سعديون بهذه الثنائية أو الثلاثية المتحدة. والطائف نخر السلطة. الشيء الوحيد الذي انتقل في الطائف هو صلاحيات رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء لا غير. مجلس الوزراء يتتألف من تكتلات مجلس النواب. مجلس النواب هو الأساس في المشكلة والفساد والتغطية.

يبدو أن الانتخابات سوف تجري بناءً على القانون الحالي. وزير

الداخلية نهاد المشنوق قال إنه حاضر لإجراء الانتخابات وفق قانون الستين، أي قانون آخر يحتاج إلى وقت أطول. هذا ما حصل عام ٢٠٠٥. حينها ضغط الغرب علينا للسير بقانون الستين. طالما أن قانون الستين موجود فالحال لن يتغير. لأن ذلك سيفرد أحadiات وثنائيات متعددة وهذا لن يغير شيئاً ولن يوقف الفساد لأن الفساد محمي من كل هذه الطبقات. لقد صدر قانون التدخين، الآن يوجد أرا��يل في المطعم، ويوجد سيكار لقد تم تنفيذ هذا القانون في بداية الأمر ثم جاء وزير السياحة ورفض قطع أرزاق المطعم. نحن اليوم أمام مشكلة إما أن تحصل الانتخابات على أساس قانون جديد يفرز تعددية في كل مذهب من هذه المذاهب أو أن القانون الحالي سوف يعني ما يعني أن الحالة باقية. وبالقانون المختلط ستبقى الحالة. هناك النسبية، في تركيا يوجد ٤٩ دائرة للنسبية، في المانيا النسبية وفق المحافظات. النسبية كيـفـما كانت ستفرز وضعاً مختلفاً. وزير الداخلية يقول إن النسبية صعبة ويريد تأجيلها. هناك مسألة أخرى تعطي نفس نتيجة النسبية وهي لكل ناخب صوت واحد. يمكن تعديلها وفق الدوائر. هذا القانون يمكن تطبيقه بسهولة ولا يحتاج إلى تشريف. في المتن الجنوبي يوجد ستة نواب، بدل من ستة نضع نائبين، فإن كنت مارونياً يمكن أن تختر شيعياً أو درزيّاً أو مارونياً. إذا لم يتغير قانون الانتخابات فالفساد باقٍ ومحمي من قبل مجلس النواب. إن ما يوقف الفساد اليوم هو قانون انتخابي يكفل التعددية.

أ. محمد خواجة

لا أعتقد أن أحداً من اللبنانيين اليوم راضٌ على الوضع القائم. أزماننا لا تعد ولا تحصى. لذلك سأنتقل إلى العنوان بشكل أساسي. على أهمية ما تحقق في الآونة الأخيرة نرى أن الأزمة المستحكمة بالبلاد تحتاج مقاربتها إلى رؤية إصلاحية علمية شاملة وإلى علاجات جريئة كونها أزمة بنوية تعود جذورها إلى بدايات الكيان الطائفي وبالتالي فإن تجاوزها يتطلب إحداث تغييرات نوعية في بنية الحكم وذهنية الحكام وآليات الممارسة السياسية المتيبة. هذا الواقع يفرض على رئاسة الجمهورية تحديات كبيرة بحجم الآمال المعلقة عليها، لا سيما أن الحملة الدعائية التي رافق ترشيح العماد ميشال عون ركزت على الرئيس القوي لإعادة بناء الدولة واستعادة هيبيتها وإصلاح هيكلها وإداراتها ومكافحة الفساد وغيرها من العناوين الجاذبة شعبياً.

الأسئلة المطروحة الآن هي: هل بقدور العهد الجديد الإيفاء بتعهدهاته في ظل تعقيدات المشهد اللبناني والفووضى الإقليمية؟ وأين هو المشروع الإصلاحي الموضوعي؟ وما هي مندرجاته والآليات التطبيقية لتحقيقه وبأية رموز ووجوه إصلاحية سيطل الرئيس الجديد على اللبنانيين. هذه التساؤلات نطرحها من باب الحرص كي لا يكون عبء العملية الإصلاحية محصوراً بالرئيس. ثم إن الوضع يتطلب حالة اجتماعية شعبية عابرة للوثة الطائفية والمذهبية. ولا بد من اصطفاف كل المتضررين من ضعف الدولة مؤسساتها ومن تسبيب ثقافة الفساد التي تحولت ظاهرة خطيرة تنخر نظام السلطة والمجتمع في آن واحد.

وفي مساهمة متواضعة منا نجد أن مفاتيح الإصلاح الرئيسية للخروج

من الأزمة تكمن في مجالات رئيسة ثلاثة:

أولاًً: إصلاح القضاء، لم يتطرق أحد لهذا الأمر وبالنهاية أي مشكلة سوف تذهب إلى القضاء وليس إلى أي مكان آخر.

١- مدخل ذلك تأمين استقلالية للقضاء على السلطة السياسية التي يجب أن يقتصر دورها على تأمين رئيس مجلس قضاة أعلى ومدع عام ورئيس التفتيش المالي القضائي فقط لا غير، وأول شرط لاختيارهم أن يكونوا من المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة والسيرة الحسنة. وما تبقى من أعمال ومناقلات فهي من اختصاص مجلس القضاء الأعلى.

٢- تفعيل دور المجلس الدستوري المولج بمحاسبة الرؤساء والوزراء والنواب.

٥- منع التدخلات على اختلافها في أعمال المؤسسة القضائية والتي لا ينتج عنها في أغلب الأحيان إلا الانحياز لطرف من المتنازعين ما يحول دون تحقيق العدالة.

٨- إبعاد الفاسدين من القضاة والعاملين في السلك القضائي.

هـ- الإسراع في إصدار القوانين وتفعيل آلياتها. أي قضية تبقى عند القضاء نحو ٢٠ سنة كيف ثبتت هذه الأمور؟ أين مصالح الناس؟ إذا صلح عمل القضاء أصبح هناك معنى لتسخير أمور الدولة ومؤسساتها بما يعيد هيبيتها وثقة المواطنين بها.

ثانياً: ما هو دور أجهزة الرقابة؟ من الطبيعي أن من يتولى مراكز مثل ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي وإدارة المناقصات ومجلس الخدمة المدنية، يفترض أن يتمتع بالكفاءة والحزم ونظافة الكف واضعاً نصب عينيه تفعيل إنتاجية الإدارة ومنع الهدر والحفاظ على المال العام ومعاقبة

المقصرين والمرتشين. ولتحقيق الهدف الرامي إلى تحسين المتابعة والملاحقة يجب تأمين الموظفين أصحاب الكفاءة ملء الشواغر في هذه المراكز.

١- قانون الانتخاب، وهنا بيت القصيد، فمن دون قانون عصري لا يمكن تطوير النظام السياسي وتحديث البنية المجتمعية وفي هذا المخصوص نحن ننحاز إلى قانون يقوم على اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة على قاعدة النسبية، وفلسفته الارتقاء بالمستوى الخطابي السياسي من السرقات العنصرية والطائفية والمذهبية والجهوية نحو المدى الوطني الأرحب. وهذا يعزز ثقافة المواطنة ويخلق هوية وطنية جامعية تكون ركيزة الدولة الحقيقة. عندها يصبح النائب المنتخب وفقاً للقانون الذي نقترح مثلاً حقيقياً للأمة بحسب ما ورد في الفقرة ٢٧ من الدستور.

٢- تفرض الدائرة الوطنية الكبرى على الأحزاب والتيارات والحركات ذات الحيادية الجماهيرية، تحديد بعدها السياسي وتحديث بنها التنظيمية لتكون مؤهلة لفرد أججتها على كامل خريطة الوطن. وهذا يفتح الباب لاستبدال قانون الجمعيات العثماني إلى قانون يحاكي حداثة العصر.

ج- تكوين مجلس نيابي منتخب على أساس الدائرة الوطنية الكبرى ينتج إماءً متوازناً لأن المشرع يصبح مسؤولاً أمام كل اللبنانيين من دون استثناء. أما النسبية كآلية انتخابية فوظيفتها حفظ أحقيبة الأقليات الإثنية والسياسية في التمثيل الصحيح ومنع الأكثريات أكانت جماعات أم أحزاب من الاستفراد والاستحواذ. في الفترات السابقة تقدمت كتل نيابية عديدة بمشاريع مختلطة تجمع بين الأكثري والنسبي يغلب عليها طابع التسوية لتسهيل قبولها منأغلبية المجلس النيابي. ومع تقديرنا لإدراج

تلك القوانين إلا أنها تفتقر إلى الرؤية الإصلاحية الشاملة. ومن أجل تخفيف أضرار النظام الطائفي يجب إزام الطوائف والأحزاب بتقديم أفضل ما عندها من نخب وشخصيات لإدارة الشأن العام من أصحاب الكفاءات من نخب وشخصيات لإدارة الشأن العام من أصحاب الكفاءات والأيدي النظيفة واعتماد الإنتاجية في السلم الوظيفي.

د. أنطوان سعد

لدي بضعة تساوؤلات واستنتاجات. إن تعقيدات الوضع اللبناني وما فيه من أمور مرتبطة بالسياسة والتاريخ والإقليم وما جرى في السنوات الأخيرة تجعلنا نتساءل حول ما قيل في هذه القاعة اليوم وما يقال في السياسة. ثمة خطر كبير اليوم أن تكون قد وصلنا إلى مرحلة اضطررنا فيها أن نعمل انتخابات رئاسية نتيجة ظروف ومعطيات معينة. كل هذه المسائل تقف عند لحظة تشكل مفاجأة كبيرة، كيف يمكن أن لا تُشكل الحكومة؟

الأمر الثاني، أود أن أتوقف عند الأسئلة العميقة للدكتور عبد الحليم. من يقرأ الأسئلة ويسمع المداخلات يجد أن المشكلة في مكان آخر. المشكلة هي في العلاقة بين الطوائف اللبنانية التي تعاني أزمة ثقة كبيرة جداً بما فيها التي تعلن تحالفات. هذا الذي لا يقال وهو الذي يستفتر العصبيات. إن ما لا يقال هو سبب المشكلة الحقيقة. هذا ما يستحق أن ندرسه. ما لا يقال هو أن كل المشاريع المطروحة سوف تأتي بنفس الطبقة الحالية وستعود النخب ذاتها، إلا إذا طبق قانون شخص واحد وصوت واحد. الحل الوحيد هو نظام برلماني يجمع أكثريات وسيكون في البرلمان آخرون يمارسون الرقابة على هذه الأكثريات. يوجد في لبنان الصالحون والفالسدون، والمسؤولية تقع على عاتق الجميع. جوهر المشكلة هو في العلاقات بين الطوائف وفي لعبة توزيع السلطة ومراكز القوى ضمن الطبقة السياسية الجديدة. لا أعرف أين هو التغيير. أنا أتمنى ما قاله الأستاذ نواف الموسوي "رحمة باللبنانيين يجب الإitan بالصالحين". المخرج للحكومة التي تُطبخ اليوم يقف عند حقيقة المردة. رغم كل ما يحصل

في لبنان نختلف اليوم على حقيقة المردة. وهذا يؤشر إلى ما تكون عليه فترة العهد. هناك عهد، ما دام هناك رئيس قادر على أن تكون لديه رؤية. القيادة ليست سلطة بقدر ما هي رؤية. إذا كان لدينا رئيس يمتلك رؤية يستطيع أن ينشر هذه الرؤية لكل فريق يتعامل معه، وبصلاحياته القليلة جداً الباقية في اتفاق الطائف. الحريري وعون الثقة مضمونة لديهما. لم تكن رؤوس المخيوط مجتمعة في يد طرف لبناني واحد كما هي الحال عليه اليوم، بقدر ما هي مجتمعة بيد حزب الله. حزب الله بيده أن يجعل ميشال عون يحكم مع سعد الحريري. ويمكنه أن يحيي أو يحيي اتفاق الطائف.

الأستاذ خلدون الشرييف

الكلام الذي قيل اليوم حتى هذه اللحظة هو كلام سياسي جميل جداً وفيه أفكار جدية لكننا نسمعه كل يوم. الفكرة المطروحة في الورقة تستحق النقاش بعمق. كل ما دار من كلام قابل للنقاش. الكلام الذي قاله السيد نواف حول الشعبوية، ضمن هذا المنطق فلنذهب كلنا نحو التطرف لأنه يستجلب أناساً كثيرون خلفه. إذا ذهبنا إلى أمير كان نرى تطرف ترامب وفي فرنسا نرى تطرف فيون، فلنذهب إلى تطرف أشرف ريفي. لكن الفطن هو من يحمي أهله. أنا ضد منطق القبول بالشعبوية وضد منطق الرئيس القوي. أنا مع الرئيس العادل المحاكم القوي بالتفاف الناس حوله. فكرة الإصلاح لا يمكن أن تُبني بناءً على الكلام. لأن معظم الأطراف في لبنان متورطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالفساد، إما بتغطية المرتكبين وإما بتغطية الفاسدين وإما بضرب القضاء كسلطة وإما بضرب الجيش كسلطة وإما بضرب المؤسسات الأمنية كسلطة.

هل يوجد في العالم قوة أمنية لديها صندوق تمويل من خارج السيادة؟ إلى أين يؤدي هذا؟ ماذا يعني صندوق أسود بيد جهاز أمني؟ من تُشتمر وعلى من تُصرف؟ كل الكلام الذي يدور الآن لا يؤدي إلى النتيجة المتواخة. بناء على العنوان الذي دُعينا على أساسه. إصلاح القضاء كيف؟ القضاء والجمعيات والنقابات وكل ما هو موجود بين أيدينا على المستوى العام والخاص هو ملك لأحزاب وشخصيات أو طوائف ومذاهب. كيف ستخوض الأحزاب الانتخابات؟ الدولة اللبنانية لا تمول الأحزاب اللبنانية وبالتالي هي حكماً بحاجة إلى تمويل، وهذا التمويل إما يكون خارجياً وأما تقوله شبكة الفساد. لا يوجد مصدر ثالث. المعالجة بالشعارات لا تجدي

نفعاً. في السياسة هناك شبكة لا طبقة، شبكة توزع المغانم السلطوية والتي هي ليست مالاً بالضرورة. تتوزع الأدوار وفي لحظة ما تحصل تحالفات سلطوية جديدة. الذي أتى بهذا الاتفاق هو حاجة البعض لأن يكون في الحكم من جهة وحاجة الآخرين لوقف النزيف من جهة ثانية. لم يؤد ذلك إلى تحالف سياسي والدليل أن الخطاب السياسي لأطراف التسوية في لبنان ما زال حيث هو لم يتقدم ولم يتآخر.

إن المدخل لأي إصلاح يكون عبر قانون الانتخاب. الطبقة التي أاماًنا كلها فساد من فوق إلى تحت؟ إذا وقفنا ونظرنا إلى كل الملفات لنتمكن من عمل شيء. يكفي أن ننتقي ملفاً واحداً ليبدأ بحله وعندها تنتقل من ملف إلى ملف. أما إذا فتحنا كل الملفات فسنصطدم بالجدار. الملف الأول الذي يستحق الإصلاح هو قطعاً قانون الانتخاب. كلما صغرت الدائرة صلح الوضع أكثر. أنا ضد موضوع "شخص واحد، صوت واحد" بالطلق، الغني سيربح أكثر والمتطرف سيربح. هو غير مفيد أبداً. التوازن الإقليمي ليس له أدنى تأثير على الفساد في لبنان. لا رابط بينهما. الآخرون يريدون مصالحهم الإقليمية والدولية ولا يطلبون منك أن تكون فاسداً. يجب أن يدور نقاش جدي وعمق ومتغلق للخروج بتوصيات مقنعة. الكل يعرف أن هذه هي المرة الأولى بعد الطائف يأتي رئيس جمهورية له قاعدة شعبية وزارية. ولكن دور رئيس الجمهورية يحتاج لجهد كبير. إصلاح الطائف الآن بالذات يؤدي إلى زيادة المخاوف. وليس الرئيس ميشال عون الذي تكلم بإصلاح الطائف بل الرئيس ميشال سليمان.

الأستاذ. نصري الصايغ

من خلال ما سمعته أقول أن لا علاقة لي والسبب أن الكلام كله طائفياً وأنا لست طائفيًّا. وأخذت شهادتي بأنني لست طائفيًّا ولا لبنانياً من سماحة الشيخ محمد مهدي شمس الدين. لقد ذهبت إليه وقلت له أنا لا طائفية لي فكيف لي أن أدخل إلى الدولة فقال لا تستطيع. كي تكون لبنانياً عليك أن تكون طائفيًّا لذلك كتب أني لست لبنانياً وأنا منسجم مع نفسي. الكلام عن تمثيل المسيحيين لا يخصني. أنا لاأشعر بشيء من هذا القبيل ولا أقيم له وزناً. خاصة أن هذه التجربة قديمة. هنري فرعون واحد من رجال الاستقلال كان يقول: لبنان مدعو مرة تلو مرة إلى إعادة بناء الدولة، وإلى إعادة بناء الوطن. المسألة الثالثة التي أستشهد بها حلّها شخص غير سياسي اسمه زياد الرحباي. طائفي مع طائفي يتتجون طائفيين ولا يتتجون وطنًا، العnad الطائفي يتتج عناداً طائفيًّا. لذلك أنا مقيم في لبنان كغربي وعليه هذه ورقي.

أتمنى أن أكون مخطئاً فقط كي يبقى هناك أمل، إذ لا يجوز رثاء العهد وهو في أيامه الأولى. السؤال الذي تبأتأت به ورقة الدعوة ما هي صيغة أو معايير التوازن بين فكري الإصلاح والشراكة. الإصلاح كأنه ليس وحيداً أو كأن مشكلة الإصلاح تكمن في ارتباطه بالشراكة ومن ثم بالشركاء. أود أن أشخص الأمور. ليس المطلوب إصلاح المؤسسات، المطلوب إصلاح الأجهزة، القوانين، الوزارات، المطلوب إصلاح البشر. لذلك من دون برهنة أو تدليل يصعب بل يستحيل أن يكون هناك إصلاح وإن

توفرت الإرادة لدى العهد مع هؤلاء الشركاء. من هم الشركاء؟ هؤلاء هم الذين يمثلون خير تمثيل انتخابياً شعوبهم اللصيقة بهم حذو النعل بالنعل والفكرة بالفكرة والموقف بال موقف. بالنسبة للإصلاح. يحتاج الإصلاح أولاً إلى إصلاحيين ثم إلى برنامج إصلاحي. لا إلى فاسدين يعملون إصلاحاً. إصلاحيون ثم برنامج إصلاح ثم آليات إصلاحية ثم مؤسسات صالحة ثم قضاء صالح ثم ثقافة إصلاحية ثم سلوك سياسي بريء من أي مصلحة. هناك بطاقة دخول لعامل الإصلاح أولها فصل العام عن الخاص. واحد لديه مؤسسات خاصة وأموال و مليارات يعمل رئيس حكومة ويعمل وزيرأ، هذا لا يستطيع أن يعمل إصلاحاً. هذا يعمل العكس والأدلة واضحة. ثم هناك شيء أساسى يجب أن يحدث وهو كشف السرية المصرفية عن حسابات هؤلاء المسؤولين ومراقبتها مراقبة دقيقة حتى نعرف حجم الأموال التي دخلت إلى حساباته.

هل يمكن أن يحدث إصلاح بدون هذه الشروط؟ كلا. الإصلاح بحاجة إلى نظام عقوبات لا إلى مكافآت، بل نظام عقوبات. القول بوجبة إصلاح أو نصف إصلاح أو ربع إصلاح، هذا تحسين لوجه الفساد. كتب غسان سلامة منذ ست سنوات يقول: أصبح الفساد في العالم العربي يسير متباهاً في الشارع. هل نطلب الإصلاح من هؤلاء؟ لا إصلاح يُرجى من هؤلاء. ٨٦٪ من اللبنانيين يرون أن المشكلة الأولى هي الفساد وهم يتذنبون تسمية الفاسدين بأسمائهم ومعهم حق لأن العقوبة تنالهم في الشارع. في عهد فؤاد شهاب وفي ظروف استثنائية وبقيادات مجردة، وقد كان هو أكثر تجرداً، خسر العهد معركته مع أكلة الجبنة بقوله هو، قال يومها كان الفساد وتبأ. فسادنا اليوم عام ومنتشر ومرسل بدعم شعوب لبنان. الناس ليسوا ضد الفاسدين بل يذهبون ويتخجّبون لهم. لدينا شرائح

اجتماعية فاسدة. الشراكة بالأسلوب الجديد الذي تم تطويره في آليات انتخاب الرئيس ميشال عون تسد الطريق على الإصلاح. بدعة الأقوى تمثيلاً يحكم ستكون كارثة.

الدولة محتلة من قبل هؤلاء الأقوياء إن كانوا في رئاسة الجمهورية أو الوزارة أو مجلس النواب أو المؤسسات العامة. كانتوناتهم واضحة المعالم وبينة الحدود. لا يعقل أن تكون دولة بهذه الركاكة. كل قوي في طائفته أقوى من الدولة والدولة محتلة من قبل هؤلاء. المشاركة المتوازنة سد في وجه الإصلاح. لا يوجد إصلاح مع طائفية. لا وطنية مع طائفية ولا ديمقراطية مع طائفية. لا عدالة أو مساءلة أو محاسبة مع الطائفية. لماذا هذه الاستهانة بالفساد في لبنان. الفساد أقوى من كل التيارات والأحزاب والجمعيات والنقابات. له رصيد طائفي وأرصدة مالية وحصص عقارية بحرية وبحرية وجوية وموقع وزاريء دسمة في الدولة. الفساد له ميليشيا خاصة أقوى من الدولة. استخراج النفط والغاز في لبنان تهدید بارتفاع منسوب الفساد. لا أحد يعتقد أن لبنان سوف ينعم بالنفط، عندما يستخرج. سوف يصبح أكثر بؤساً وأكثر فساداً. كنت أتمنى أن أكون مخطئاً لكن للأسف لست مخطئاً.

النائب ياسين جابر

نحن نتكلم عن قانون الانتخاب منذ تسع سنوات، في الظاهر هناك نوع من التوافق نحو قانون الستين واضح أن المجتمع الدولي لا يمانع، المهم لديه هو إجراء الانتخابات. لا يمكن أن نعمل شيئاً غير انتظار قانون الانتخابات. الفساد يزداد وتعطيل المجلس النيابي كان بسبب الفراغ الرئاسي.

ما هي التحديات التي تواجه رئيس الجمهورية الجديد؟ الرئيس هو الحكم ويستطيع أن يفعل الكثير. يستطيع أن يكون فعالاً، وذلك عبر التدخل لدى الرقابة القضائية والملفات. أنا ضد أن يأتي رئيس الجمهورية بمحصصة وزارية وأن يكون لديه وزراء يمثلونه في مجلس الوزراء لأنه حينها سيكون محرجاً وسيفقد دور الحكم الحيادي. رئيس الجمهورية يجب أن يلعب دور الحكم لأنه الوحيد الذي يملك حق طرح أي بنديريده على طاولة مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال. الرئيس يشدد دائماً على تطبيق القوانين وهناك قوانين كثيرة اليوم هدفها إصلاحي. اليوم الناس تشتكى بشكل كبير من الوزارات ومن خدمات أساسية كالكهرباء والمياه والهاتف وغير ذلك.

يحكى عن رفع السرية المصرفية، يجب أن نعرف أنه بالقوانين الخاصة، وبتبسيط الأموال، لم يعد هناك سرية مصرفية. يجب أن من يثبت عليه الفساد يُطلب فوراً للهيئة الرقابية المصرفية العليا.

فلنبدأ بكتاب الموظفين. يمكن على الأقل أن نبدأ ومع الوقت نسعى لتعديل قانون الانتخاب لا أن ننتظر حتى نهاية الوقت للبلدء بعملية الإصلاح.

د. رياض صوما

في الحقيقة أنا متشائم، ليس على طريقة أستاذ نصري الصايغ أو طريقة الأستاذ خلدون الشري夫. لكن إذا فكرنا منهجياً في طبيعة التحديات فنمة تحديات وجودية، واستراتيجية، وسياسية، وإصلاحية وحياتية. من المهم أن نرى الصورة بشكل إيجابي. البلد والشرق كان أمام تحديات وجودية، وقد تجاوزنا تلك المرحلة بفضل عوامل عديدة منها صمود المقاومة، وصمود النظام السوري. والآن تغير المناخ الغربي. وبالتالي هذا أساس لأي شيء لاحق.

على المستوى الاستراتيجي الوضع مختلف. تراسب يأتي واللعبة الإقليمية سوف تستمر. الصراع السياسي قد يستمر مع شطب الطرف الأكثر خطورة على استمرار الكيانات وحياتها الطبيعية أو بالحد الأدنى من الوضع الطبيعي. هنا سوف تكون مشكلة. إن التنافس الإيراني- التركي - السعودي سيستمر. هل يستطيع الشعب اللبناني وقواه السياسية وشبكته الحاكمة أن يحافظوا على قدر من التماسك؟!

بتقديرني أن لبنان سوف يبقى معرضاً لهذه الخضات في الخيارات والاصطفافات. على المستوى السياسي يعدّ مجيء الرئيس ميشال عون خطوة إيجابية بمعنى أنه أسس ولو شكلياً لتطبيق أفضل للطائف. لكن بالمضمون، ضعف الصلاحيات وحجم الوترات لن تسمح له بالكثير. المستوى الأدنى هو الإصلاح السياسي والانتخابي أيضاً لا يجد أن الطبقة أو الشبكة الحاكمة تريد أن تتصحّي بشيء مما لديها وبالتالي لا ميزان قوى داخلي أو إقليمي مهمّ بأن يتقدم النظام في لبنان. نحن ما زلنا مكاننا، تجديد وتمديد تقني، ستين أو غير ستين، لا فرصة في المنظور القريب لأي

تغير حقيقي. يمكن الاستفادة من بعض تناقضات القوى الطائفية الحاكمة والتي ستبقى طائفية وستبقى حاكمة. يمكن الاستفادة لتخفيض الفساد وانتزاع بعضه وحلول الحد الأدنى للنفايات والكهرباء والماء.

الأستاذ. نعمت بدر الدين

هناك مشكلة أن نسمع خطابات لنفس الكتل السياسية الموجودة على الطاولة وفي نفس الوقت لا نرى ممارسات والحجج مختلفة سواء بالشراكة أو بالوضع الخارجي الذي لا يسمح بعمل إصلاحات داخلية وقرى صغيرة تأكلها النفايات كما يحصل الآن في النبطية وقرها التي فيها أزمة نفايات رغم وجود معمل لفرز النفايات والاتحاد البلديات مستقيل من مهمته. ونسمع بقدوم محقة من بلديات صور كهبة للنبطية. وعندما تتحرك في الشارع يتبين أنهم أعطوها لبلديات علبك. للأسف هذا نموذج يختزل كل ما يحصل في البلد. النموذج الثاني هو مشهد الرملة البيضاء حيث تم استباحة أجمل شاطئ في بيروت بعد استباحة الداللية وتسييجها. وغداً نسمع ببيع جعيتا وغيرها. وكان هناك استقالة من كل شيء ولا نسمع أحداً يتكلم. عاشرور يمثل بكل بساطة نموذج تاجر العقارات الذي يملك فنادقاً سياسياً وورث تحالفاً من عائلات سياسية مدعومة.

تتكلم عن خرائط، لا تجدها في مكانها. تتكلم عن ترخيص يعطيه المحافظ فلا تجد جواباً. كل هذه التفاصيل التي نتكلم عنها بشكل يومي هي نموذج. مياه الصرف الصحي التي كانت موجودة بشكل فاضح على الشاطئ عبارة عن نهر مجازير موجود في نصف الرملة البيضاء. يقف رجال مكافحة الشغب وقوى الأمن تحمي عاشرور ونحن إما أن نمر عبر المجرور أو نعود إلى بيتنا. أنا أتيت اليوم من المخفر لأن عاشرور يستطيع

أن يستدعيانا إلى المخفر حتى لو لم نمد أيدينا على أملأكم، لكن عاشر لا يحضر إلى المخفر حتى لو كان هناك ادعاءات بحقه. وهذا يمثل الفساد الذي نتكلم عنه. نتكلم عن الاستباحة والتراخيص بضغط سياسي حتى لا يتحرك أحد. نتكلم عن عشرات وعشرات الفضائح بحجم كتاب لكن لا أحد يتكلم. غادة عيد استقالت من برنامجهما وغيرت اسمه لكن لا أحد حوكم في أي مكان. نحن على مدى سنة ونصف السنة في آخر حراك أقيم في الشارع اكتشفنا أنه يمكن البدء من مكان ما.

لم تجتمع هيئة التفتيش المركزي منذ سنة ونصف السنة وهي يجب أن تجتمع في الأسبوع مرتين، وهي مسؤولة عن مئة ألف موظف في القطاع العام لماذا لم تجتمع؟ لأنها لا يوجد كيمياء بين رئيس الهيئة وهو قاض وبين المفتش المالي وهناك عشرات الملفات التي تطال كبار الموظفين وتطال رجال السياسة. ومن النفيات إلى النفط إلى الكهرباء إلى السجون... كلها في الجارور. لا أحد يتتابع. في ديوان المحاسبة حيث يوجد رقابة تم إعطاء تقرير كرقابة مسبقة ولم يرد عليه أحد. أتكلم عن موضوع ليبيان بوست بالتحديد، هذا في العهد الماضي. في موضوع المصالح هناك أخطبوط، أشخاص لا يتفقون مع بعضهم لكن المشروع يمشي لأنه مرر لي فأمرر لك بالعربي الفصيح. بالنسبة للهيئة العليا للتأديب، يقول القاضي المسؤول عن الهيئة العليا للتأديب التي لم نكن نعلم بوجودها، يقول: أنا لا أعمل شيئاً، لا تصليني أية قضايا. في غضون أربع سنوات وصلتني قضية أو قضيتين. في موضوع القضاة في المحاسبة، إذا أنت لم تحاسب هذا يعني أن أي شخص يستطيع أن يفعل ما يريد ولا تستطيع أن تطال أحداً.

هذه مرحلة جديدة منقحة قليلاً وهذا العهد طبعاً مرهون بالشراكات

الحادية بغضّ النظر عن تفاؤلات الناس. لكن أي ملف سوف يقوم الرئيس بفتحه إذا كان هو نفسه مشارك بحصص وزارية موجود في مجلس النواب وهو شريك مع كل الفرقاء في الساحة السياسية. هناك جبنة يتقاسمونها وبكل صراحة يقولون إن الأمور معطلة لأن ثمة مقدعاً لا نعرف من نعطيه. بكل بساطة لا يصح القول شراكة وإصلاح لأن ثمة إشكالية بالتوقيق بينهما. هل يمكن تظهير وجوه جديدة في الوزارة أو النيابية بعيداً عن أن تكون هذه الوجوه من القوى الحالية؟. هذا البلد لا يصلح أمره إلا بقانون انتخابي نسبي خارج القيد الطائفي مع دوائر موسعة. إذا لم يرد حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر خوض هذه المعركة فهم إذن لا يختلفون عن غيرهم ولا يريدون إدخال شرائح جديدة على المجلس النيابي. هذا البلد لم يُعد لنا، فقط البنوك تربح بطريقة مخيفة، نزيف الشباب نحو الخارج كبير جداً. لا ثقة ولا إيمان بشيء، هناك إحباط ونحن نتجه نحو انفجار اجتماعي.